الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني في حكومة حيدر العبادي

م.د. علي فارس حميد م.د. قحطان حسين طاه

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين كلية الدراسات القرآنية/ جامعة بابل

Iraqi diplomatic and national security challenges in the government of Haider Al-Abadi

Dr. Ali Fris Hameed **Dr. Qahtan Hussein Thir**

Collage of Political Science **Collage of Quranic studies**

Al-Nahrain University **University of Babylon**

alifaris@yahoo.com **qahtantahir@yahoo.com**

Abstract

The change in the government program was announced by Prime Minister "Haider al-Abadi" significant impact on the nature of diplomatic relations with neighboring countries, where there has become an important aspect in the Iraqi National Security definition and importance of the neighboring countries in securing the challenges and threats to national security through the activation of diplomatic relations and re-definition interests between Iraq and these countries, which may achieve in the end the interests of Iraq in its war against terrorism.

الملخص

كان للتبدل في البرنامج الحكومي الذي أعلنه رئيس الوزراء حيدر العبادي أثراً كبيراً على طبيعة العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار، حيث أصبح هنالك جانباً مهماً في تعريف الأمن الوطني العراقي وأهمية دول الجوار في تأمين التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني من خلال تفعيل العلاقات الدبلوماسية واعادة تعريف المصالح بين العراق وهذه الدول والذي قد يحقق في النهاية مصلحة العراق في حربه ضد الارهاب.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية العراقية ، الامن الوطني ، حكومة حيدر العبادي

المقدمة

يهدف البرنامج الحكومي الذي تعهد به رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الى اعادة رسم العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم والجوار الاقليمي بشكل خاص، بسبب المنحى السلبي الذي طال تلك العلاقات طيلة السنوات التي تلت النظام السياسي بعد عام 2003، إذ يتطلب هذا التحول أن يمتلك صانع القرار ومخططي السياسة الخارجية قنوات جديدة يمكن من خلالها ادارة العلاقات الدبلوماسية وتغيير مسار السياسة الخارجية.

ويمكن الإعتقاد هنا إن الدبلوماسية الوطنية الجديدة وفق منطق الإصلاح والتغيير جاءت كرد فعل على معطيين: الأول وهو الذي يتعلق بطبيعة السياسة الداخلية وكيفية التعامل مع المكونات الإجتماعية المكونة للدولة، والذي جعل العراق يكون طرفاً سلبياً في منظور الإدراك الإقليمي، حيث ترى بعض الدول المجاورة للعراق أن صناع القرار في العراق يساهمون في تهميش بعض الفئات الإجتماعية من المشاركة في الحكم. وعليه لجأت الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الخارجية الى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول المجاورة وبالأخص مع قطر والمملكة العربية السعودية والتي تمثل رأس الحربة في النطاق الخليجي والمحرك المهم والمؤثر فيه والذي تم بالفعل من خلال الجولات النشطة التي قام بها وزير الخارجية العراقية " ابراهيم الجعفري".

أما المعطى الثاني فانه يتعلق بإدراك العراق طبيعة الحرب مع داعش والتي هي نتيجة لصدام القيم والمعتقدات بين القوى الرئيسة للتنافس الاقليمي (ايران والمملكة العربية السعودية) وإن الانتقال في العلاقات مع السعودية ودول الخليج سوف

يمكنها من تجاوز مشكلات الأمن الداخلية خصوصاً مع اعتراف القادة في المملكة بخطورة تنظيم داعش الإرهابي، وبالتالي سوف يكون لدى العراق امكانية لتحقيق التعاون الأمني الاقليمي في هذا الخصوص.

إشكالية الدراسة:

في ظل التعقيد الذي تتسم به طبيعة البيئة الأمنية والغموض في مواقف وأدوار القوى الدولية تثار جملة من الاشكاليات حول الطبيعة التي تتسم بها الدبلوماسية العراقية وهل سيكون مسارها باتجاه الوساطة أو الخروج من دائرة الحياد السياسي الى التحالف، وما إذا كانت الدبلوماسية العراقية ذات أبعاد أمنية أو سوف تكون شكلية وبروتوكولية.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة إن الدبلوماسية العراقية سوف تؤدي دوراً مهماً في تقليص الصراعات الداخلية فضلاً عن إنها سوف توجد مجالاً جديداً تنتقل من خلاله تفاعلات الجوار الاقليمي من الصراع الى التنافس أو التعاون.

واستناداً الى فرضية واشكالية البحث توزعت الدراسة على المحاور الآتية:

1- البيئة الأمنية الجديدة: ملامح التنافس الاقليمي في المنطقة.

2- الأدوار والمصالح الاقليمية وتأثيرها على عقيدة السياسة الخارجية العراقية.

3- الأداء الدبلوماسي والتشكّل الاقليمي الجديد.

المطلب الأول: البيئة الأمنية الجديدة: ملامح التنافس الاقليمي في المنطقة

مثّل العراق منذ عام 2003 ركناً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، فالثقل الاستراتيجي الذي يتمتع به فضلاً عن موقعه المهم يساهم في اعادة رسم معادلة أمنية في منطقة الخليج بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، الأمر الذي قد ينهي طبيعة التفاعلات القائمة على أساس اتفاقية (سايكس – بيكو) لتنشئ قواعد جديدة تتحكم بشكل النظام الاقليمي الجديد[1]. وقد تكررت هذه الرؤية في العديد من الدراسات التي تلت مرحلة الحرب على العراق في عام 2003، إذ يشكل العراق في هذا الجانب المحور الذي تتحرك من خلاله معظم الجزئيات الفرعية للتخطيط الإستراتيجي الأمريكي، ولعل تفكير مراكز الفكر والرأي في أن يكون العراق أنموذجاً للتغيير في المنطقة يفسر معظم الإنتقالات والتحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بحيث أصبح العراق مركز الثقل الذي تنعكس تطوراته على معظم أطراف المنطقة وحساباتهم المنطقية، وهذا ما عرفته "كوندليزا رايس"بالإصطفاف الإستراتيجي الجديد" أو تجديد الإصطفاف إستراتيجياً الذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة نقل مراكز التأثير وإعادة تشكيل نمط التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط[2].

إن تخصيص هذا المنحى من الأداء الإستراتيجي في إدارة الفوضى الإقليمية يساهم بشكل كبير في إعادة ضبط حركة ومسار القوى الإقليمية الأساسية، مما يساهم في إعادة إنتاج مستويات جديدة من الأداء الإقليمي تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية، وهذا من شأنه أن يساعد على تأمين الهيمنة الإقليمية التي إقترحها المفكر السياسي الامريكي جون مير شايمر في عام 2001[1].

ويميل لهذا الرأي العديد من المختصين في اعتبار ان التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة تنذر بحالة من الانتقال الى واقع جيوبولتيكي جديد قد يكّون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية

(1) وائل محمد اسماعيل،الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011م، ص 8.

(2) كوندليزا رايس، اعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008م، ص 23.

(1) ريتشارد ليتل ،توازن القوى في العلاقات الدولية.الاستعارات والأساطير والنماذج،ترجمة(هاني تابري)، بيروت،دار الكتاب العربي، 2009م، ص260، ص334.

داخله. ومن بين هؤلاء الباحثين الأستاذ الدكتور "هاني الياس الحديثي" في مقال له يرى فيها ان المنطقة قد تخضع الى مؤتمرات أممية لتوزيع النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ماهو قائم الى ما يمكن أن ينبغي في ضوء ماتفرضه المصالح الدولية والاقليمية [1].

ويشير في هذا الصدد " آرون ديفيد ميلر" في مقالة له بعنوان (انهيار الشرق الأوسط) الى ان مخططي الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون حالة من الغموض والقلق بشأن التفاعلات في الشرق الأوسط، فمن جهة حالة التوازن المعقدة بين حلفاءها التقليديين في الخليج وما يفرضه ذلك من صياغات استراتيجية الى جانب القوى الأخرى كإيران والحكومة السورية وحزب الله وماتفرضه الاستراتيجية من تحولات في الممارسات وبالتالي فان المقاربات الاستراتيجية في هذا الشأن تبدو في غاية التعقيد بالنسبة للقادة في الولايات المتحدة [2]. وهذا ما إنعكس بشكل واضح على إستراتيجية التحالف الدولي العسكرية في الحرب، حيث التناقضات الكبيرة التي تجمع بين الإسناد والتفتيت لتنظيم داعش بين مناطق مختلفة خاصةً في العراق وسوريا.

إن تفسير طبيعة المقاربات الدولية المتباينة والتي لم تحسم الوضع في سوريا، إذ حتى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ما يزال يناقش الإمكانيات التي تعزز تغيير الوضع إستراتيجياً في سوريا، وهذا ما جعل الضربات الجوية التي تقوم بها طائرات التحالف الدولي بدون تنسيق مع النظام السوري بعكس ما هو الأمر في العراق[3]. وبالتالي فإن منطق الحسابات الإستراتيجية الخاصة بهذا الجانب قد تفرض إعتبارات سلبية غير مباشرة في الأداء الإستراتيجي، الأمر الذي يترك تأثيره على الأداء الدبلوماسي العراقي حيال المتغيرات المختلفة في البيئة المحيطة به، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار طبيعة التأثير الذي يفرزه الوضع في سوريا على العراق.

ويبدو إن المقاربات الاستراتيجية تؤيد بعض الشي هذا التوجه، فالواقع الاقليمي يكشف عن ملامح جديدة تتبنى فيها فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص قيادة مجمل العمليات العسكرية الأخيرة ضد داعش وهذا ما ركز في تأييده رئيس الوزراء حيدر العبادي خلال لقاءه الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" بان لفرنسا الدور البارز والكبير في دعم الحرب التي يخوضها العراق ضد داعش. ولعل مادفع بهذا الاتجاه هو الانتقاد الكبير الذي عبرت عنه ادارة الرئيس "باراك أوباما" لدول الاتحاد الأوروبي بخصوص تعثرها عن تحمل الأعباء المالية والعسكرية في الناتو مع الأخذ بعين الاعتبار مكانة الولايات المتحدة القيادية في هذا الشأن[4]. إذ لم يعد من السهل أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها قيادة العالم والدفاع عن مصالح الحلفاء من دون أن تكون هناك قيوداً تفرض على حلفائها، الأمر الذي جعلها تتجه نحو توزيع الأعباء من خلال تحالفات هادفة إلى حماية المصالح الإستراتيجية المشتركة.

يؤكد هذا التحول في استراتيجية بعض القوى الدولية حجم المسؤوليات التي بدأت تتبناها بريطانيا وفرنسا بشكل خاص ضمن المنظومة الأوروبية في الشرق الأوسط منذ الدخول في ليبيا فضلاً عن ذلك تأييد فرنسا المنفرد منذ بداية الأزمة في سوريا على القيام بعمليات عسكرية في سوريا رغم التحفظ الدولي في تلك الفترة [1]. وبالتالي جاءت مقدمات الفعل الأوروبية

(1) هاني الياس الحديثي، وجهة نظر مقال منشور على صفحة مركز سياسات الشرق الأوسط، من خلال الارتباط:
https://www.facebook.com/pages/Middle-East-Politics-Center

(2) آرون ديفيد ميلر، انهيار الشرق الأوسط، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، العدد 101، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2014م، ص 9.

(3) راجع بالتفصيل: مصطفى علوي، الحرب على داعش، تفاعلات إقليمية ودولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015م، ص95

(4) حسن أوريد، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد17، 2013م، ص21

(1) فواز جرجس، وجهة نظر: سوريا مرشحة للدخول في صراع طويل الأمد، مقالة منشورة على الرابط :
www.bbc.uk- arabic

على نحو جديد من الأداء حيث الصياغات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية وهي تسعى أن تمارس دوراً بوظيفة جديدة خصوصاً بعد أن أصبح الصراع الأمريكي – الروسي في سوريا مستحكماً بنمط عقائدي.

وأمام هذا التصور قد يكون من الصعب تحديد خيارات القوى الكبرى حيال الأنموذج الذي تستهدفه في الشرق الأوسط لا سيما التعددية الدولية التي تسعى الى فرض خياراتها الاستراتيجية والتي جاءت كرد فعل على عدم قدرة الخيارات الروسية – الأمريكية من الوصول الى توافق بشأن الملف السوري الأمر الذي استدعى أن تتحول القيادة في هذا الملف الى قوى جديدة أخرى مع استمرار الادارة من قبل الولايات المتحدة وفقاً للصياغات الاستراتيجية التي جاءت في وثيقة الدفاع الاستراتيجية لعام 2012م.

وبالتالي فان الصورة الاستراتيجية في هذا الجانب تفرض صياغات دبلوماسية جديدة تتحول بموجبها السياسة الخارجية الى إحداث الفعل في البيئة الاقليمية والدولية من أجل القدرة على التواصل مع ما تفرضه المصالح الدولية في هذا الجانب سيما المسؤوليات المترتبة على العراق تحديداً من عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وبقدر تعلق الأمر بالعراق بادرت الحكومة العراقية الى استثمار الجهد الدولي والاقليمي الموجه ضد تنظيم داعش الارهابي من أجل الحد من خطورته وانهائه من خلال الاستعانة بالضربات الجوية التي يوجهها التحالف الدولي وخاصةً الأمريكي والبريطاني والفرنسي والتي جاءت نتيجةً للجهد الدبلوماسي الحكومة العراقية.

المطلب الثاني: الأدوار والمصالح الاقليمية وتأثيرها على عقيدة السياسة الخارجية العراقية

إن إدارة المعطيات الحيوية للسياسة الاقليمية يساهم في تغيير المسار الذي تقوم عليه الدبلوماسية العراقية اليوم، وهذا بدوره يتطلب فهم وإدراك المعادلات الاستراتيجية القائمة فعلاً، ففي السابق كان صناع السياسة الخارجية يرون في أن إقامة علاقات دبلوماسية مع فرنسا يجعلهم أمام علاقات مباشرة وفاعلة من الناحية الدبلوماسية والقنصلية مع كل من لبنان وسوريا وهذا بدوره ينقلنا الى ضرورة استيعاب الدالة المباشرة للعلاقات الاقليمية، فانشاء علاقات دبلوماسية مع دول الخليج وبالأخص المملكة العربية السعودية سوف يؤمن دائرة العراق خليجياً[1].

إن فهم هذه المقاربة من شأنه أن يجعلنا أمام فهم الصياغات الاقليمية بما تحدده أدوارها من مصالح ومدى استيعاب عقيدة صانع القرار السياسي الخارجي لتلك المعطيات الأمر الذي سوف ينعكس على مسار الدبلوماسية الخارجية، فالمحددات والعوائق الدولية والداخلية التي تحيط بصانع القرار والمخطط الاستراتيجي تدفعه الى تغيير منحى التعامل تكتيكياً مع القوى الاقليمية، فمن جهة مازال التأثير الأمريكي على صانع القرار العراقي يشكل ضاغطاً على خياراته الخارجية، فضلاً عن التأثير الذي تخلقه القوى السياسية العراقية في هذا الشأن [2].

الى جانب ذلك أدى التوسع الذي قامت به الجماعات الارهابية في سوريا والعراق حالة من الإدراك الجديد بخطورة الموقف لاسيما اتساع حجم التهديد الذي تزامن مع نشر تنظيم "داعش" خريطة تصوره لما يسمى بـ"الدولة الإسلامية"، تضم الكويت، إلى جانب لبنان والعراق والأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية [1]، وهذا ما استدعى من بعض دول الجوار الجغرافي للعراق من التعبير عن مواقف جديدة ساعدت في اعادة تعريف المواقف الاقليمية من هذه الجماعات وساهمت كذلك في انتاج

(1) ترتبط هذه الرؤية بإستخدام المعطى الخاص بالنتائج، فالعلاقات مع فرنسا تضمن للعراق المقدرة على تحقيق علاقات نوعية مع كل من سوريا ولبنان بسبب تأثير فرنسا عليهما وهذا مايمكن أن يعكس من خلال الإستعارة على دول الخليج في الحالة مع العراق، للمزيد ينظر علي عبد الواحد الصائغ، العلاقات الدبلوماسية للعراق مع الجمهورية الفرنسية (1921- 1939)، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 3-4، جامعة القادسية، 2007م، ص 183

(2) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد 44، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ص10

(1) نقلاً عن: ايمان رجب، تأثيرات الحرب ضد داعش على سياسات الخليج تجاه العراق، القاهرة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 2014م. من خلال الرابط:

http://www.rcssmideast.org/Article/2647

خارطة جديدة من التفاعلات مرتبطة بصياغات مختلفة عن السابق لعل في مقدمتها السعودية التي تبنت خطوات داخلية تتعلق باصلاح النظام السياسي كما حصل مع اقرار قانون مكافحة الارهاب الى جانب تعديلات جديدة في هيكلية النظام السياسي جاءت بعد تغيير رئيس جهاز المخابرات السعودي الأمير بندر بن سلطان وتعيين الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد، والتي تكشف مجتمعة عن احتمالات رغبة المملكة في تغيير مسار سياستها الخارجية وممارسة دور اقليمي جديد [1].

وما يعزز من التحول الداخلي في المملكة هو بروز جيل جديد من الأمراء المتخرجين من الجامعات الأمريكية والأوروبية، فعلى الرغم من عدم اختلاف المحتوى الفكري لهذا الجيل بشكل كبير وجذري الا ان ملامح بروز بعض الشخصيات في الادارة الملكية يبدو واضحاً وذو تأثير كبير وهذا ما سيساهم في تنمية التصورات الجديدة والمنحى الاستراتيجي الذي سوف تتعامل من خلاله المملكة مع المتغيرات في البيئة الاقليمية على وجه الخصوص [2]. وبالتالي فان امكانية وصول قيادات سياسية من هذا النوع الى المملكة العربية السعودية سوف يساهم بلا شك في تغيير القناعات التي كانت قائمة وسوف يساعد صانع القرار السياسي العراقي من اعادة تعريف المصالح في ظل التهديد الذي تتعرض له المنطقة من جهة وعدم جدوى الصراع العقائدي من جهة أخرى. ومن زاوية أخرى فان الاحتمالات التي يطرحها المختصون في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التقارب مع ايران بعد المفاوضات النووية سوف يمكن دول المنطقة من الوصول الى صيغ توافقية حقيقية بهذا الجانب، وبإمكان الدبلوماسية العراقية أن تلعب دورا ايجابيا في التقريب بين مواقف دول المنطقة التي تشهد العلاقات فيما بينها توترا ملحوظا كإيران والسعودية من خلال استضافة مما يعطيه مكانه متميزة بين دول المنطقة [3].

ومع احتمالية انتقال الإرهاب من العراق إلى دول الخليج في ظل بعض السيناريوهات التي طرحت من قبل بعض الباحثين والاستراتيجيين في الولايات المتحدة ومراكز الأبحاث الغربية بدأت تختلف الرؤى التي كان يحملها قادة الخليج خصوصاً بعد انطلاق بعض دعوات الجهاد داخل المجتمع الخليجي، إذ تركزت هذه المخاطر في تشكل شبكات لتجنيد الشباب من الخليج للقتال في صفوف "داعش" و"جبهة النصرة" في سوريا على وجه التحديد ونتيجةً لذلك بدأت تتشكل نسخ محلية لـ"داعش" في بعض دول الخليج، حيث أعلنت وزارة الداخلية السعودية، في 6 مايو 2014، عن ضبط خلية تنتمي للتنظيم، تتألف من 62 عضواً معظمهم يحمل الجنسية السعودية، كانوا يعملون على تجنيد الشباب من السعودية واليمن للجهاد في سوريا[4].

ويمكن تلمس المواقف الناتجة من هذا التطور في تصريح وكيل وزارة الخارجية الكويتي "خالد الجاراالله"، الذي أكد على ضرورة "تحصين الجبهة الداخلية" لمواجهة خطر "داعش"، لا سيما في ظل وجود تقارير معلوماتية تفيد ببداية تحرك العناصر غير السورية وغير العراقية المقاتلة في صفوف التنظيم إلى الكويت وغيرها من دول الخليج، والتي تشير تقديرات إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 ألف مقاتل[1].

فضلاً عن ذلك يعد التخوف الكويتي منذ التغيير في العراق باحتمالات التأثر بالوضع الداخلي العراقي كبيراً جداً، فقد صرح السفير الأمريكي في الكويت " لو بارون" عام 2007 بأن" التخوف الكويتي يكمن في تهديد العنف الطائفي في العراق

(1) كان لصدور قانون مكافحة الارهاب وتمويله في المملكة الذي تزامن مع اصلاحات هيكلية داخل النظام الحاكم دوراً كبيراً في تعديل الخطاب السياسي الخارجي سيما والشعور بالخطر من صعود تنظيم داعش مع احتمالات التأثر بحركة بعض الشباب الرافض للحكم الملكي خصوصاً في القطيف.

2 جاسم يونس الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، مجلة شؤون الأوسط العدد 129، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت،2008م، ص151

(3) استضافت بغداد جولة المفاوضات الايرانية مع دول 5+1 في 23/ 24 أيار 2014، وقد جدد السفير العراقي في طهران محمد مجيد الشيخ استعداد الحكومة العراقية على استضافة المفاوضات مرة ثانية رغبة من العراق في تسوية الملف النووي الايراني وايجاد حل سلمي للأزمة السورية. للتفصيل أنظر، قناة العالم الفضائية عبر الرابط: http://www.alalam.ir/news/1253064

(4) في ما يخص الاطار الفكري لتنظيم داعش راجع: حسين علاوي خليفة، إدارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الأمن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،العدد 37- 38، 2014م، ص319

(1) ايمان رجب ، مصدر سبق ذكره.

على الأمن الداخلي وتماسك التركيبة الاجتماعية في الكويت" سيما بعد قيام مجموعة من الكويتيين باقامة مجلس عزاء للقيادي في حزب الله " عماد مغنية في عام 2008 والذي يزعم بأنه قام بعمليات في الكويت[1].

وبالتالي قد تكون أزمة تنظيم "داعش" مناسبة لتبني دول الخليج استراتيجية ذات أبعاد توافقية كما يرى البعض من المختصين، وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تجمع بين احتواء المخاطر والتهديدات التي يطرحها العراق، والانخراط معه، والتي ستحكمها اعتبارات براجماتية قائمة على خلق مصالح اقتصادية مشتركة، ففي ضوء التطورات التي يشهدها العراق، لم يعد من مصلحة دول الخليج تجاهل ما يحدث فيه، أو الاستمرار دون وجود علاقات "جيدة" مع العراق. فمن ناحية، أثبتت التفاعلات، منذ عام 2006 وحتى اليوم، أن بعض دول الخليج غير قادرة على احتواء تأثيرات الأزمات السياسية المتتالية التي مر بها العراق، وتداعيات التجربة الديمقراطية فيه، وهو ما دفعها، إلى جانب عوامل أخرى، للقيام بعمليات إصلاحية، كما أن وجود جاليات عراقية في بعض هذه الدول، سواء رجال أعمال أو سياسيين سابقين من أعضاء حزب البعث، يجعلها معرضة للتأثر بصورة ما بما يجري في العراق، أكثر من قدرتها على التأثير في مسار التطورات فيه بسبب سلبية رد الفعل الناتج في هذا الأمر في ضوء المتغيرات المحيطة بهذا الجانب [2].

وبالاستناد الى جميع هذه المعطيات كان التحدي الأكبر أمام الادارة الخليجية أن تستجيب الى الاستراتيجية الدبلوماسية التي تبناها العراق وأن تتبنى آليات وخطابات جديدة تساهم في الانتقال من السلبية الى الايجابية في التفاعلات الثنائية معه.

المطلب الثالث: الأداء الدبلوماسي وإحتمالات تشكل الموقف الاقليمي الجديد

لقد مثلت زيارة وزير خارجية العراق إبراهيم الجعفري إلى المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً في نهج الدبلوماسية العراقية حيال دول الجوار وهذا ما أكده السيد وزير الخارجية العراقي " ابراهيم الجعفري" الذي بين إن الزيارة جاءت لترسيخ العلاقات الثنائية والسعي الى اعادتها الى سابق عهدها فضلاً عن التعريف بالخطر المشترك الذي يهدد مصالح معظم دول المنطقة، واعتبر الجعفري ان هذه الزيارة تعد من أولويات النهج الدبلوماسي للحكومة الجديدة [3]. علاوةً على ذلك فقد كان للتكامل الدبلوماسي بين السلطة التنفيذية بكافة المؤسسات ذات العلاقة والسلطة التشريعية يضفي نوعاً من المصداقية العالية في قبول الأطراف الأخرى، فلم تعد هنالك خطابات سياسية متشنجة أو سلبية وهو ما أضفى ثقة عالية في الحوارات الدبلوماسية التي كان يجريها رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية.

الى جانب ذلك جاء الموقف السعودي ليبين التبدل الكبير في السياسة الاقليمية تجاه العراق والمنطقة، إذ أكد وزير الخارجية السعودي السابق "سعود الفيصل" في كلمة له أمام دول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ببروكسل، إن السعودية "تعلن للعالم عزمها وتصميمها على المضي قدماً في محاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كانت مصادره، "مضيفا أن مساهمة الرياض لم تقتصر على العمليات العسكرية بل "امتدت لتشمل تقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، والتنسيق مع المجتمع الدولي لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، وفضح الطبيعة الإجرامية لهذه الجماعات التي تتنافى وتعاليم الإسلام السمحة." الى جانب تأكيده إن الانتصار على الإرهاب في سوريا يتطلب "وجود قوات قتالية على الأرض" مضيفا أن هزيمة داعش تتطلب إعادة تشكيل الجيش العراقي وكذلك تقوية المعارضة السورية وضمها مع القوات النظامية السورية تحت لواء هيئة حكم انتقالي لضرب التنظيم [1].

(1) طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي 2003، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014م، ص93

(2) ايمان رجب ، مصدر سبق ذكره.

(3) موقع وزارة الخارجية العراقية من خلال الارتباط: http://www.mofa.gov.iq

(1) موقع جريدة الشرق الأوسط السعودية: من خلال الارتباط : http://www.faceiraq.com/inews.php :

علاوةً على ذلك كان لاعلان الدوحة الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول 2014م أثراً مهماً في تبدل الصياغات السياسية الخليجية حيال العراق وسوريا، فالتاكيد على الحل السياسي في سوريا ودعم الحكومة العراقية سيما في نشاطها الدبلوماسي الجديد تساهم في اعادة انتاج تفاعلات العراق مع دول الجوار [1].

غير أن هذا الإعلان لم يكن ملزماً لخيارات الأداء السياسي الخارجي بالنسبة لدول الخليج تجاه الوضع في سوريا أو العراق، وهذا مايمكن تلمسه بوضوح في الدور الإماراتي أو السعودي، الذي عارض في كثير من المواقف بعض الإجراءات الأمنية التي يقوم بها العراق، خصوصاً تلك التي تخص الحشد الشعبي، والتي أدت إلى إنسحاب الوفد السعودي من إجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية بعد حديث وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري عن الحشد الشعبي والموقف من حزب الله في لبنان، مما أثر ذلك على طبيعة الخيارات التي تخص الدبلوماسية العراقية تجاه توازنات القوى الإقليمية[2].

الى جانب ذلك تشهد العلاقات مع تركيا وقطر تحولاً آخر في الأداء الدبلوماسي الوطني حيث اللقاء الحميمي الذي جرى أثناء استقبال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في تشرين الثاني 2014 ومساعي حكومة قطر والمملكة العربية السعودية من فتح سفاراتهما في بغداد، وبالفعل أعلنت الحكومة العراقية عن اعادة فتح السفارة السعودية في بغداد يوم 2015/1/10 وبحضور نائب رئيس الوزراء " بهاء الأعرجي" والذي جرى خلالها الافتتاح الرسمي للسفارة[3]، من شأنه أن يبين التطور في العلاقات الدبلوماسية التي سوف تنعكس بلا شك على التفاعلات الداخلية العراقية [4].

أمام جميع هذه المعطيات والانتقالات في الفكر والعقيدة جاءت الدبلوماسية العراقية فاتحة نهجاً جديداً من التفاعلات في محيطها الاقليمي، فالبحث عن منحى جديد للعلاقات ومساعي الخارجية العراقية الى ايجاد بيئة تعاونية حيالها ساهم في تغيير مجرى السياسة الخارجية عن عهدها السابق مع اضافة اشكالية تتمحور في نوعية هذه الدبلوماسية وتصنيفها ضمن نطاق الادارة أم الوساطة.

من الناحية النظرية تعد القدرة والمقومات الاستراتيجية أحدى مصادر التمكّن في ادارة الدور الاقليمي، والعراق منذ 2003 لم يتمكن من التعامل مع توازنات المنطقة لصعوبة الانخراط في حلف دون آخر، فضلاً عن ضعف الامكانيات في هذا المجال وهو مادفع الحكومة العراقية الى ان تتجه نحو الالتزام بسياسة الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجوار الاقليمي مع ادراك قادته السياسيين من البرلمانيين والحكوميين ان معظم الاطراف الاقليمية تمارس أدواراً في داخل العراق وتسعى الى خلق قنوات تستهدف من خلالها مصالحها الوطنية عبر توظيف التعددية وضعف التوافق الوطني.

ورغم هذه المعطيات المحددة للسلوك السياسي الخارجي الوطني انتهجت الدبلوماسية العراقية في ظل الحكومة الخامسة ومنذ يومها الأول دبلوماسية تعاونية عالية المستوى استهدفت تغيير القناعات السابقة وانتاج تعريف جديد لمكافحة الارهاب سيما

(1) أكد البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في 9 كانون الثاني 2014 على دعم الجهود التي يبذلها العراق، اذ أكدت الفقرة 40 من الاعلان على(رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للحكومة العراقية ، داعياً إلى تضافر الجهود نحو تعزيز الشراكة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي ، وبما يُسهم في تحقيق أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه ، ويساعد على تعزيز الثقة وبناء جسور التعاون في منطقة الخليج العربي ، ويمكنه من التصدي للإرهاب باعتباره خطراً مشتركاً على الجميع . وهذا ما يبين مستوى الدعم الذي تسعى هذه الدول أن تقدمه للعراق.
المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الرابط: http://www.gcc-sg.org/

(2)أكدت وزارة الخارجية في أكثر من مناسبة عن أنها تؤيد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأنها تلتزم بسياسة الحياد، وهذا مأعلنته بشكل مباشر في موقعها الرسمي وتم تثبيته في الدستور،وهي لاتسمح للآخرين بالتدخل في شؤونها خصوصاً عندما يتعلق ذلك بالأمن الوطني وهذا ماحاول تأكيده وزير الخارجية العراقي في مؤتمر وزراء الخارجية العرب لاسيما والتركيز على جهود الحشد الشعبي لمنع إعتباره تشكيلات إرهابية كما تحاول بعض الدول، يمكن مراجهة ذلك في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية. من خلال الرابط:
http://www.mofa.gov.iq/ab/category.

(3) www.ALiraqia satellite channel.

(4) كان لزيارة السيد رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري دوراً في انضاج العلاقة مع دولة قطر والتي كان من بين نتائجها هو استعداد حكومة قطر فتح سفارتها في بغداد بعد انقطاع دبلوماسي طويل.

مع السعودية والكويت التي لم تكن تحضى العلاقات معهما في السابق الا بتبادل الاتهامات[1]. ويبقى أمام جميع هذه المعطيات اشكالية التمييز فيما تستهدفه الدبلوماسية وهل سنكون أمام ادارة أم وساطة توفيقية مؤقتة كنتيجة لتهديدات جماعات داعش للاقليم.

واذا ما سلمنا بصعوبة الادارة الاقليمية بالمرحلة الراهنة فان من شأن الوساطة التوفيقية التي تتبناها الحكومة العراقية أن تقلص من حجم التهديد وتزيد من حجم الشراكة الاقليمية وهذا ما سيجعل مخططي استراتيجية الشؤون الخارجية أمام منحى التعاون المؤقت حيال العراق بدلاً من الصراع بيد إن المهم في هذا الشأن هو استعداد قادة العراق لمرحلة ما بعد الحرب وكيف يمكن تجاوز التحديات المحتملة للتهديدات الجديدة.

قد تكون سياسة الحياد التي تبناها العراق في وثائقه الدبلوماسية واعلاناته الاقليمية والدولية ذات أثر مهم في هذا الجانب سيما مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التحكم في القنوات الداخلية التي تستخدمها بعض دول الاقليم، حيث ان التبدل في المحفزات الاجتماعية والانتقالات المرغمة التي سببتها جماعات داعش من شأنها أن تغير القناعات السابقة مع التفكير بعدم السماح لتجدد هذا الواقع مستقبلاً وهو ما يعطي العراق بفعل التكامل الخدماتي والاقتصادي فرصة لتغيير التفاعل الاجتماعي وخلق بيئة مواتية للسياسة العامة [2].

واستناداً الى ذلك فان الأداء الدبلوماسي العراقي في مختلف صياغاته وفق معطى البيئة الاقليمية من المرجح ان يكون له تأثير ايجابي على صانع القرار سواء أكان هذا التحرك باتجاه الادارة أم الوساطة لأن كليهما سوف يستفاد منه صانع القرار في التعامل مع البيئة الداخلية عبر تقليص أو تغيير مسار التأثير الاقليمي على الحراك الداخلي.

ومع ذلك فانه ليس من السهل التعامل مع صياغات المستقبل في ظل الديناميكية المرتبطة بالمعطيات الاقليمية وعدم تبلور سلوكيات واضحة من التوازنات القائمة، وهذا ما يجعلنا أمام منحى التبدل المستمر وهو ما سينعكس على مستقبل الحراك الدبلوماسي للعراق حيال البيئة الاقليمية. ويمكن في هذا الجانب أن نلاحظ مشهدين: المشهد الأول والذي يمكن التعبير عنه بادارة الموقف الاقليمي، إذ يرتبط هذا المشهد بنجاح الدبلوماسية العراقية الهادفة الى تقليص الصراع القيمي بين أطراف التوازن الاقليمي مما ينعكس بدوره في أن يكون العراق الطرف الشريك بدلاً من الطرف المتنافس عليه. وهذا ما ركزت عليه دراسة تقدم بها مركز الأمن الجديد[•] الى مركز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية توصي بضرورة دمج العراق ببيئة أمن المنطقة في ظل التهديدات والشواغل الأمنية المشتركة للعراق والخليج، مستهدفة بذلك ابعاد العراق عن المحور الذي تتزعمه ايران الى حد ما[1]. ووفقاً لهذه الصياغة فان مساعي الدبلوماسية الجديدة تستهدف الانتقال الى الشراكة مع الأطراف الاقليمية وخلق اتجاهاً للتقارب في الرؤى بشأن التهديدات مما يقلل حالة الصراع على النفوذ.

إن مدى نجاح هذا المشهد يتطلب ايجاد مداخل حقيقية لتقريب المصالح بين الأطراف الاقليمية وهذه المداخل بلا شك تعتمد على قدرة صانع القرار في إدارة المصالح المتناقضة فضلاً عن ابراز مكانته كطرف فاعل في التفاعلات القائمة. فضلاً

(1) ان طبيعة الايحاءات الايجابية التي كشفتها حكومة الكويت حيال العراق تبين الرغبة الشديدة من قبلها على تحسين وتمتين العلاقات الثنائية بينهما، فمسألة تأجيل الديون المتراكمة جراء الفصل السابع يشكل عاملاً مساعداً للحكومة العراقية في تجاوز أزمتها المالية المترتبة بسبب انخفاض اسعار النفط، وهذا من شأنه أن يدعم توجهات الدبلوماسية العراقية الجديدة.

(2) منذ عام 2003 ولغاية تشكيل حكومة الدكتور العبادي لم تستطع الدبلوماسية العراقية من الخروج عن نطاقها التقليدي وأن تقفز باتجاه البحث عن السبب التوفيقي لمنع الصراع وتبادل المعلومات، فاعادة تعريف المصالح وحصر التهديدات من شأنه أن يعدل من تصور صانع القرار وبما يساهم في انتاج نمط جديد من التعاون والتفاهم، وهذا ما تميزت به دبلوماسية الخارجية العراقية علاوةً على دور باقي الرئاسات في مجلس النواب ورئاسة الجمهورية، وهذا ما لم تكن تحضى به الدبلوماسية في السابق.

(•) يحتل مركز الأمن الجديد موقع الصدارة في تقديم المشورات الى مركز صنع القرار الأمريكي في ادارة الرئيس باراك أوباما.

(1) فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،العدد 37- 38، 2014م، ص11

عن مقدرة المخطط الاستراتيجي من تقوية وتوظيف مراكز القرار السياسي الداخلي في تنفيذ السياسة الخارجية الوطنية وربطها بشكل مباشر بالمعطى الأمني.

أما المشهد الثاني فيمكن التعامل معه بمفهوم (الوساطة المؤقتة)، إذ يرتبط هذا المشهد بمقدرة العراق وفق منطق المصالح المتشابهة من تحقيق وساطة مؤقتة بين أطراف الصراع والتنافس الاقليمي تستكمل من خلالها هذه الدول مصالحها الأمنية المهددة ويبقى هنا على العراق ترتيب أوضاعه الداخلية وتوظيف هذا التوافق المؤقت لإنهاء أزماته المستحكمة إقليمياً وتشتيت القنوات الضاغطة واضعافها. وهنا فان الامكانيات المؤهلة والمحفزة لتحقيق هذا المعطى تكاد تكون متوفرة لدى صانع القرار بسبب الامكانية العالية في اعادة رسم نظام الحراك الداخلي بعد انهاء جماعات داعش وهنا ينبغي على الحكومة العراقية أن تستنجد بمجموعة من الآليات والوسائل لاستكمال مشروعها الاقليمي سيما في الداخل.

ويبدو إن صانع القرار في ظل هذا المشهد سيكون بحاجة الى التعامل مع المرجعيات المعتدلة وتقوية نفوذها في الداخل فضلاً عن ربطها بالدبلوماسية العراقية من خلال التواصل مع القنوات المؤثرة في المجتمع الاقليمي، فغياب الطبقة المثقفة والمعتدلة في تمثيل الخطاب الوطني العراقي جعل التصورات الاقليمية تميل باتجاه ممارسة النظام السياسي لسياسة الاضطهاد والتهميش وهذا ما يحفز نمط التطرف لدى البعض من الأطراف الاقليمية.

وهذا الأمر مثل أحد الخيارات التي تبناها الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " حيث الميول الى مزيد من الشراكة مع القادة السنة ضد تنظيم داعش وهو الأمر الذي يرتبط كذلك برؤى القوى الاقليمية الأبرز في هذا المجال (المملكة العربية السعودية وايران)، وبالتالي وحسب تقرير مركز كارينغي للشرق الأوسط فان الشركاء الاقليميين هم فقط القادرين على انهاء التطرف في الشرق الاوسط [1].

إن هذه السيناريوهات تكاد تكون منحى للتعامل الاستراتيجي من قبل صانع القرار أو المخطط الاستراتيجي بشأن الملف الدبلوماسي لأجل الوصول الى هذه المرحلة سواء أكانت العليا المتمثلة بالادارة أو المرحلية المتمثلة بالدبلوماسية التوفيقية وهنا فان كلا المشهدين يمكنان العراق من تجاوز بعض معضلات الامن الداخلي بالانتقال الى البيئة الاقليمية.

الخاتمة

تكشف مقدمات الصياغة الدبلوماسية التي تبنتها استراتيجية رئيس الوزراء حيدر العبادي حيال البيئة الاقليمية بشكل خاص والبيئة الدولية بشكل عام عن المدى الذي يمكن من خلاله لصانع القرار من توظيف المقاربات الاقليمية لضمان الأمن الوطني من التهديدات المتنامية، إذ تكشف هذه الصياغات عن محاولة العراق توظيف المعطى الدبلوماسي لتحقيق خيارات جديدة في عملية التخطيط الاستراتيجي تنقله الى مجال أوسع بدلاً من أن يكون مجالاً للتنافس الاقليمي، ومع ذلك قد لا يكون من السهل أن يتمكن العراق من التحول باتجاه الادارة بسبب طبيعة التفاعلات والتوازنات القائمة، وبالتالي فان التفكير بالمقاربات التوفيقية سوف يساهم في تأمين مكانة العراق من الدعم الاقليمي السلبي مع الأخذ بعين الاعتبار تقوية البيئة الداخلية بفعل جملة من الترتيبات التي سوف يتبناها المخطط الاستراتيجي كآليات وممارسات تتحول فيما بعد الى صياغات اجتماعية وسياسية.

إن توجه الأداء الدبلوماسي الوطني نحو توظيف الدبلوماسية في مجال مكافحة الإرهاب ودعم الأمن الوطني سوف تمكن العراق من إيجاد البيئة الإقليمية المواتية لمواجهة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون مع دول الجوار في هذا الجانب، وعليه فإن الدراسة توصي بجملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم مركز صنع القرار في هذا المجال، لعل في مقدمتها:

(1) لينا الخطيب : هزيمة الدولة الاسلامية تتطلب تسوية سعودية – ايرانية ، مركز كارينغي للشرق الأوسط : من خلال الرابط:
http://www.carnegie-mec.org/2014/09/03

1- تفكيك البنية الاجتماعية للقنوات الخلفية الاقليمية من خلال دعم المرجعيات المعتدلة وتقويتها على التواصل مع الفئات الاجتماعية والتي سوف تساعد في خلق حالة من التوازن مع التيارات المتطرفة الداخلية المرتبطة بأجندة وسياسات اقليمية رسمية وغير رسمية.

2- تمكين المرجعيات المعتدلة الجديدة من اقامة تفاعلات ايجابية مع دول الجوار تساهم في رسم الصورة الحقيقة للتعددية العراقية بدلاً من أفكار الاضطهاد والتهميش التي تتبناها بعض الدول والمرجعيات في دول الجوار الاقليمي.

3- ينبغي على صانع القرار أن يدرك التبدل الفكري الذي تعيشه المملكة العربية السعودية خصوصاً مع صعود جيل جديد من الامراء في المملكة، والذين قد يتحولون الى قنوات خلفية تساعد صانع القرار العراقي أو المخطط الاستراتيجي في التأثير على سياسات المملكة.

4- على صانع القرار العراقي اعادة النظر بشأن جمعيات الصداقة وبالأخص تلك التي لها علاقة بدول الجوار من خلال رسم برنامج عملي مشترك مع دائرة التخطيط السياسي والادارة الدبلوماسية في وزارة الخارجية.

5- رسم استراتيجية دبلوماسية جديدة بشأن أداء ممثلياتنا الدبلوماسية في العالم بشكل عام والاقليمية بشكل خاص كي تتبنى آليات عمل جديدة للتعامل مع الدول تتمكن من خلالها تقريب وجهات النظر.